

في سابقة هي الأولى من نوعها □□ مصر "الانقلاب" تحجب موقع حقوقي



الأحد 6 أغسطس 2017 08:08 م

قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي يرأسها المحامي الحقوقي جمال عيد، إن حكومة "السياسي" قامت بحجب موقع الشبكة اليوم، وذلك في سابقة لم تحدث من قبل، حيث تعد تلك الخطوة هي الأولى لحجب موقع حقوقي □

وقالت الشبكة في بيان لها: «قامت السلطات المصرية قبل قليل بحجب موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان داخل جمهورية مصر العربية، ليصبح بذلك أول موقع حقوقي يحجب، وينضم لعشرات المواقع التي تم حجبها في مصر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة».

وأضافت: «يمثل حجب موقع الشبكة العربية تطورا خطيرا للغاية كونه أول موقع تابع لجهة حقوقية - حتى الآن - في قائمة المواقع المحجوبة، فضلا عن أنه الموقع الحقوقي العربي الأكبر والأوسع انتشارا في المنطقة العربية، مما يخشى معه أن تمثل هذه الخطوة مقدمة لهجمة جديدة نوعية - إلكترونية هذه المرة بعد سلسلة من الهجمات الأمنية التي استخدمت القانون كقناع تتستر وراءه - ضد المدافعين الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان».

وتابع: «لكن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تظل -بالرغم من هذا الهجوم الذي يمثل استهزاء بالقانون والدستور المصري من قبل السلطات التي يفترض أن تعمل على احترام القوانين لا امتهانها - ملتزمة برسالتها الأساسية وهي الدفاع عن حرية التعبير وحقوق الإنسان في العالم العربي و كشف الانتهاكات في هذه المنطقة من العالم ، و برفع صوت الضحايا عاليا، وهو دور رغم أن القيام به أصبح مكلفا أكثر من أي وقت مضى ، لكنه أصبح كذلك ضروريا أكثر من أي وقت مضى».

واستطرد البيان: «لم يعد من المنطقي في كل الأحوال أن ننتزع هذا التطور السلبي من سياقه، الذي بدأ منذ أربعة سنوات مضت - مع مولد ما يعرف بنظام 3 يوليو - شهدت مصر خلالها انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان كما وكيفا من قبل السلطة الجديدة وصولا استخدام القانون والقضاء للانتقام من المعارضين والمنتقدين والحقوقيين ، بدءا من إسكات الأصوات التي تغرد خارج السرب والتحريض ضدها، وصولا لأحكام الإعدام الجماعية، ومرورا بالحاكمات غير العادلة والتوسع في استخدام الحبس الاحتياطي المطول، حتى انتهى الأمر بحجب عشرات المواقع دون أن تكلف السلطة نفسها هذه المرة عناء التبرير والكذب».

وأضاف: «تؤكد الشبكة العربية إنها ستسعى بكل السبل التقنية لتجاوز الحجب ولن تستسلم أمامه تأكيدا لاستمرارها في أداء دورها، كما أنها لن تتراجع عن اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتوثيق ورصد ومحاسبة وملاحقة كل مسؤول مهما بلغ منصبه، بدءا ممن قتل وحرص على القتل أو سجن أو كعم الأفواه وصول لمن أهدر حق المواطنين في المعرفة، إن لم يكن اليوم فغدا».